



التقرير العام الصادر عن

المؤتمر الخامس والعشرين الطارئ

للاتحاد البرلماني العربي

– دورة القدس –

حول

" الانتهاكات الإسرائيلية الصارخة لحرمة المسجد الأقصى المبارك "

الرباط 27 تموز / يوليو 2017

التقرير العام الصادر عن

المؤتمر الخامس والعشرين الطارئ

للاتحاد البرلماني العربي

- دورة القدس -

حول

" الانتهاكات الإسرائيلية الصارخة لحرمة المسجد الأقصى المبارك "

الرباط 27 تموز/ يوليو 2017

إعمالاً لميثاق الاتحاد البرلماني العربي، واستناداً إلى أحكام الفقرة (ج) من المادة (5) من ميثاق الاتحاد البرلماني العربي، وطلب أصحاب المعالي الأشقاء رؤساء البرلمانات العربية، وبدعوة كريمة من معالي الأستاذ الحبيب المالكي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب المغربي، عُقد المؤتمر الخامس والعشرون الطارئ للاتحاد البرلماني العربي في مقر مجلس النواب في المملكة المغربية، يوم الخميس الواقع في 27 تموز/ يوليو 2017، للبحث في "الانتهاكات الإسرائيلية الصارخة لحرمة المسجد الأقصى المبارك"، شارك في أعمال المؤتمر وفود تمثل الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي في البلدان الآتية:

- 1- المملكة الأردنية الهاشمية.
- 2- دولة الإمارات العربية المتحدة.
- 3- مملكة البحرين.
- 4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- 5- المملكة العربية السعودية.
- 6- جمهورية السودان.
- 7- سلطنة عمان.
- 8- دولة فلسطين.
- 9- دولة قطر.
- 10- دولة الكويت.

- 11- الجمهورية اللبنانية
- 12- جمهورية مصر العربية.
- 13- المملكة المغربية.
- 14- الجمهورية اليمنية (ونظراً إلى عدم تمكّن رئيس الوفد من الحضور أناب القائم بأعمال سفارة الجمهورية اليمنية في الرباط وعدد من أعضاء السفارة لتمثيل اليمن في المؤتمر حضوراً).

وشارك البرلمان العربي في أعمال المؤتمر بصفة مراقب .

حفل الافتتاح:

افتتح المؤتمر بتلاوة آيات بيّنات من الذكر الحكيم، ثم استمع أعضاء المؤتمر والضيوف المشاركون إلى كلمة معالي الأستاذ الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب المغربي، مرحباً في بدايتها بالسيادة رؤساء وأعضاء الشعب البرلمانية العربية في وطنهم الثاني الذي يفتح لهم الأذرع والأحضان سعيداً مرحباً بهم جميعاً بما يقتضيه الواجب من شكر وتقدير وامتنان لحضورهم، واستجابتهم لدعوة الاتحاد البرلماني العربي ودعوة برلمان المملكة المغربية.

وشدّد معاليه على أنّ احتضان الرباط للمؤتمر لبحث الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، ليس إلا حلقة في مسار ومسلسل الدعم الذي جسده المغرب بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس، على الدوام في دعم كفاح الشعب الفلسطيني وبالتحديد الدفاع عن القدس الشريف، على خطى والده جلالته المغفور له الملك الحسن الثاني.

ولفت معاليه إلى أنّ الرسالة القوية التي بعث بها جلالته الملك محمد السادس، بصفتها رئيساً للجنة القدس، إلى الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الانتهاكات الإسرائيلية في القدس جسدت المواقف الثابتة لجلالته والصارمة من هذه الانتهاكات إذ أكد أنّ «هذه الإجراءات غير الشرعية تمسّ كرامة المقدسيين، وتستفزّ مشاعر كلّ الفلسطينيين، وقد تؤدي إلى غضب عارم، وردة فعل شعبية عامة، وتعقيد الوضع في الأراضي الفلسطينية».

ورأى معالي رئيس الاتحاد البرلماني العربي أنّ هناك إرادة إسرائيلية ملموسة تستهدف، بكلّ هذه الإجراءات الأمنية والقمعية والتقنية والإدارية والقانونية التحكّمية، تغيير الوضع القائم في القدس في أجندة مكشوفة مستهترّة بالشعب الفلسطيني، وبالقانون الدولي في أفق لن يقود المنطقة سوى إلى حرب دينية كارثية.

وذكر معاليه مجدداً بما أكده جلالة الملك محمد السادس في رسالته إلى الأمين العام للأمم المتحدة بقوله: «في كل مرة تلوح فيها بوادر فرصة لإحياء عملية السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل، تلجأ هذه الأخيرة إلى افتعال أحداث، وخلق توترات لإجهاضها. وهذا ما تأكد من جديد، من خلال ردها بنفس الطريقة والأسلوب، على الجهود الإقليمية والدولية، التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي استشعر من خلالها المجتمع الدولي بوجود مناخ إيجابي، من شأنه نقل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي إلى مراحل متقدمة من التسوية».

وقال معاليه: إسرائيل لا تريد دولة فلسطينية بجوارها، ولقد حاولت دائماً أن تقنع العالم بأن لا حاجة إلى دولة إضافية في المنطقة، فرفضت حلّ الدولتين، ومن ثم قال الرئيس محمود عباس (أبو مازن) في إحدى عباراته التي أصبح لها تاريخ بأنّ الأمر لا يتعلق بدولة إضافية، بل على العكس: إنّ هناك دولة ناقصة ينبغي أن يسهل العالم المعاصر، العالم المتحضر أسباب قيامها، وهي دولة فلسطين.

وأشار معاليه إلى أنّ الاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة أظهرت مرة أخرى، أنّ إسرائيل لا تؤمن بالسلام، ولا ترغب في السلام، وترفض كافة آليات السلام وفي مقدمتها الانخراط في مفاوضات جدية موضوعية نزيهة. ولقد رفضت جميع مبادرات السلام العربية ومقترحات السلام الدولية، وعرقلت كلّ خطوة نحو السلام، وكلّ تفاوض، وكل حوار.

وإذ أكد معاليه أنه لا بد من الرد الفعلي الملموس على أساس عقلائي مؤمن بمستقبل للصراع، وذلك بأدوات المقاومة المشروعة المكفولة بالقانون الدولي والمقاومة السياسية والدبلوماسية والقانونية، وبالشرعية الدولية، وبضغط الرأي العام الدولي وأحرار العالم والضمان الشريفة الحية المؤثرة حتى داخل إسرائيل ذاتها، رأى معالي رئيس الاتحاد أنّ ذلك يتطلب منا كأمة عربية روحاً جديدة تخرجنا من هذه الحالة التي نحن فيها، نحتاج إلى فكر سياسي مستنير، قوي، جديد يمكنه أن يترجم في سياسات ذات بعد استراتيجي واقعي ملموس متجه صوب المستقبل ومؤمن بالأجيال وبالتراكم.

وأضاف معاليه: إنّ الذين ما زالوا يراهنون على الماضي أو على زرع ماض جديد في عقولنا، وفي إرادتنا، وفي برامجنا وخططنا ومواقفنا، لا يمكنهم أن يؤثروا في الحاضر ولا أن يصنعوا المستقبل العربي المنشود. إنّ هذا التوجه الى الذات، لا، ولن ينسينا أنّ الظلم التاريخي الذي كان الشعب الفلسطيني ضحيته، لا بد له من نهاية إعمالاً لمنطق التاريخ والشرعية الدولية.

وختم معالي الأستاذ الحبيب المالكي كلمته قائلاً: أجدد الترحيب بكم جميعاً باسم كافة أعضاء البرلمان المغربي، وأؤكد من موقعي كرئيس للاتحاد البرلماني العربي بأنني رهن إشارتكم لبلورة وإعمال القرارات القوية المؤثرة التي من شأنها أن تسهم - في تكامل مع قرارات ومبادرات عربية وإسلامية ودولية حكيمة - في الضغط على إسرائيل كي تتراجع عن غيها وسطوتها وطغيانها. وإنّ علينا كبرلمانيين عرب مؤمنين حقاً بعروبة فلسطين، وبالوشائج التي تربط القضية الفلسطينية بوجودنا العربي، أن نسعى لدى شركائنا وحلفائنا وأصدقائنا وزملائنا البرلمانيين في مختلف البرلمانات، وفي كافة المحافل والمنتديات الجهوية والدولية، إلى تمكين شعبنا العربي الفلسطيني من حقوقه، ويعود المسجد الأقصى إلى حالته الطبيعية ووضعه السابق الذي يكفله القانون الدولي والاتفاقيات ذات الصلة، وأعتبر لكم عن صادق التزامي بالعمل من أجل تحسين الحقوق العربية والحفاظ على جذوة الأمل مُتقددة في النفوس وعلى الوضع الاعتباري اللائق للقضية الفلسطينية بكلّ أبعادها، وضمنها قضية القدس الشريف والمسجد الأقصى المبارك، كقضية وطنية حاضرة في كلّ الأجنداث العربية من دون استثناء.

ثمّ تحدّث معالي الأستاذ عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين المغربي، فأكد على التضامن المطلق مع المقدسيين والمقدسيات ومع الشعب الفلسطيني بصفة عامّة جرّاء ما يتعرضون له من انتهاك جسيم لحقهم في ممارسة إحدى أهم أركان ديننا الحنيف واستمرار القيود المفروضة على ممارسة هذا الحق منذ عقود.

وإذ أشار معاليه إلى أنّ ما يقع اليوم ليس وليد الصدفة أو اللحظة، بل هو في جذره الأساس محصلة واقع ووضع غير سليم بمنطقتنا. ورأى معاليه أنّ واقع حالنا اليوم يدعونا إلى إعادة طرح سؤال محوري ورد في الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، الموجّه إلى الدورة 27 للقمّة العربية العادية، المنعقدة بالعاصمة الموريتانية نواكشوط: "فمتى كانت التفرقة مصدر قوة، وهل يمكننا فرادى أن نواجه التحديات المشتركة، من دون أن يكمل بعضها البعض؟ وسأل أيضاً: ألمّ توقعنا الحلول الجاهزة المستعارة والنظريات الفضفاضة المبتدعة، والنزاعات الانفصالية، في تشرذم لا حدّ له ولا نهاية، حتى تصبح الدولة هي الحي أو الحارة؟".

وأكد معاليه أنّ ما يقع اليوم هو إلى حدّ كبير نتيجة حالة التمزق والتفرقة وانكماش نظامنا الإقليمي الرسمي، فضلاً عن واقع التجزئة الذي يطبع العلاقات فيما بين دولنا؛ حيث إنّنا نتحدث عن دولنا - لا عن الشعوب التي تمثلها - تعيش على واقع خلافات بينية مزمنة، وصراعات داخلية عميقة، فضلاً عن تنامي النزعات الطائفية والتطرف العنيف والإرهاب.

واعتبر معاليه أنّ الأوان "قد حان للانكباب على كيفية إعادة اللحمة إلى الوطن العربي، وتوحيد الكلمة بنية صادقة وإرادة قوية، لرفع التحديات الحقيقية وفق منظور شامل ومتعدد الأبعاد"، لافتاً إلى أنّ إعادة نسج تلك اللحمة، لن تجد سبيلها إلى النجاح إلا عبر "إجراء مصالحات عربية بينية، وتجاوز أسباب التجزئة وتوحيد الموقف وتعزيز العمل المشترك، في نطاق احترام سيادة الدول ووحدة الوطنية والترايبية".

ولاحظ معاليه ضمور حجم التضامن الدولي مع قضيتنا المشتركة وذات الأولوية بالنسبة إلى الشعوب التي تمثلها. واقترح جملة من الأفكار تتعلق ب:

1. إعداد مخطط ترافعي استعجالي لإعادة الحياة للتضامن الدولي مع قضيتنا العادلة، على أساس أن يستدمج هذا المخطط البعدين الرسمي والشعبي.

2. النظر في إمكانية وضع وتنفيذ استراتيجية لتعبئة البعد الإفريقي والآسيوي - عربياً وإسلامياً - بشأن هذه القضية الحيوية والمصرية.

3. استثمار هذه اللحظة وكذا عضوية برلماننا الوطنية في العديد من التكتلات القارية والجهوية، لنحول أقوالنا إلى أفعال، والمرور من خطاب الاستنكار والتنديد، إلى صياغة عريضة برلمانية إلى الاتحاد البرلماني الدولي بغرض اذكاء الوعي الشعبي العالمي بعدالة القضية الفلسطينية، من جهة، وبغية استحداث وإيفاد بعثة دولية لاستطلاع الأوضاع بالقدس الشريف والتماس استصدار قرار بشأن الوضع القانوني لهذه المدينة المقدسة، بدل المطالبة بتسجيل هذا الأمر كبند طارئ - كما دأبنا على ذلك- في إشغال مؤتمراته، من جهة أخرى.

4. تقديم ملتمس إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لعقد دورة طارئة مخصصة لموضوع انتهاكات حقّ المقدسين والمقدسيات في ممارسة شريعتهم الدينية وفي حال تعذر ذلك تشكيل لجنة وبعثها لتقصي الحقائق بهذا الشأن.

وختم معالي الأستاذ حكيم بن شماش كلمته مذكراً بأهمية متابعة وتخصيص الموارد المادية والفنية اللازمة لاستكمال تنفيذ إحدى المشاريع المهيكلية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، بصفته رئيساً للجنة القدس، طبقاً لمواصلة النهج التضامني غير المشروط مع أشقائنا في القدس السليبية والتي تسهر على تنفيذها وكالة بيت مال القدس الشريف في سياق مخطط يشمل الفترة الممتدة من عام 2014 إلى 2018، لكونه برنامجاً واقعياً وعملياً لحماية القدس ودعم صمود أهلها.

جلسات العمل - انتخاب رئيس المؤتمر - جدول الأعمال :

في بداية جلسة العمل الأولى ترأس المؤتمر معالي الأستاذ الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب في المملكة المغربية.

وافق المؤتمر على جدول الأعمال المتضمن بنداً وحيداً مداخلات السيدات والسادة رؤساء البرلمانات والمجالس ورؤساء الوفود حول "الانتهاكات الإسرائيلية الصارخة لحرمة المسجد الأقصى المبارك".

ثم جرى الاستماع إلى مداخلات السادة رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود الذين تناولوا الانتهاكات الإسرائيلية الصارخة لحرمة المسجد الأقصى المبارك؛ واعتبار القضية الفلسطينية أمّ القضايا العربية التي يجب العمل بكلّ الوسائل من أجل إيجاد حلّ لها وإنصاف الفلسطينيين أسوةً ببقية شعوب العالم وحفّهم في إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وفق ما نصّت عليه القرارات الأممية.

وكان المؤتمر قد شكّل لجنة صياغة البيان الختامي مؤلفة من ممثلي الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي من البلدان الآتية:

1- المملكة الأردنية الهاشمية.

2- دولة الإمارات العربية المتحدة.

3- المملكة العربية السعودية.

4- دولة فلسطين.

5- دولة الكويت.

6- المملكة المغربية،

بالإضافة إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي.

وافتح اجتماع لجنة الصياغة معالي الأستاذ الحبيب المالكي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس

النواب في المملكة المغربية بكلمة رحب فيها بالسادة أعضاء اللجنة، بعد ذلك طلب من معالي المهندس عاطف الطراونة، رئيس مجلس النواب في المملكة الأردنية الهاشمية ترؤس لجنة الصياغة، التي أعدت تقريرها وتوصياتها التي عرضت على المؤتمر في جلسته الختامية وتمت الموافقة عليها.

البيان الختامي الصادر عن

المؤتمر الخامس والعشرين الطارئ

للاتحاد البرلماني العربي

- دورة القدس -

حول

" الانتهاكات الإسرائيلية الصارخة لحرمة المسجد الأقصى المبارك "

الرباط 27 تموز/ يوليو 2017

إن رؤساء البرلمانات العربية ومن يمثلهم، المجتمعين في إطار المؤتمر الخامس والعشرين الطارئ للاتحاد البرلماني العربي المنعقد يوم 27 تموز/ يوليو 2017 بالرباط، عاصمة المملكة المغربية، برئاسة معالي الأستاذ الحبيب المالكى رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب المغربي، على إثر تصعيد الإجراءات وأعمال القمع التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في حق الشعب الفلسطيني، وعلى الخصوص في المسجد الأقصى،

- تابعوا باستنكار ممارسات القمع والقتل الإسرائيلية في حق الشعب الفلسطيني المكافح من أجل حقوقه المشروعة،

- وإذ يستحضرون واجبههم في الدفاع عن القدس الشريف والتضامن مع الشعب الفلسطيني في مواجهته للممارسات والإجراءات القمعية والعنصرية الإسرائيلية، وكفاحه التاريخي المشروع من أجل الاستقلال وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وضمان حق العودة للاجئين،

- وبعد مناقشة الظروف الدقيقة التي تمر بها القضية الفلسطينية في سياق إقليمي مضطرب، تستفيد منه بالأساس الحكومة الإسرائيلية لتنفيذ مخططاتها الاستيطانية والقمعية،

- وانطلاقاً من واجبههم السياسي كمثلين للشعوب ومعبرين عن الرأي العام في بلدانهم، فإنهم :

1- يرفضون ويدينون بشدة الإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في المسجد الأقصى ومحيطه وفي مجموع القدس الشريف، من محاولة تثبيت آليات تقنية وأمنية ورقابية لعرقلة الدخول إلى المسجد الأقصى، ويعتبرونها عدواناً واستفزازاً من جانب سلطات الاحتلال وحلقة جديدة في مسلسل القمع ومصادرة حقوق الشعب الفلسطيني. كما يؤكدون أن هذه الإجراءات وما واكبها من عمليات قتل، وقمع لأبناء الشعب الفلسطيني، تعتبر إمعاناً من جانب إسرائيل في انتهاكاتها لأبسط حقوق الإنسان، التي مارستها وتمارسها في حق الشعب الفلسطيني، وتأكيداً للوجه الحقيقي للاحتلال،

- 2- يرفضون ويدينون بشدة كل الإجراءات الإسرائيلية، لتغيير معالم المدينة وطمس هويتها العربية الإسلامية والمسيحية، ومصادرة أملاك الفلسطينيين من بيوت وحارات ومزارع ورموز تاريخية و عمرانية ومعالم جغرافية،
- 3- يعتبرون الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة في القدس، سياسات لدفع المنطقة إلى حرب دينية، ومصادرة حق العبادة وحرية ممارستها باعتبارها من الحقوق الإنسانية الأساسية،
- 4- يطالب المشاركون في الدورة الطارئة، الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) بتحمل مسؤولياتهما كاملة في حماية الإرث العمراني والمعالم الأثرية والتاريخية في فلسطين، وفي مقدمتها المسجد الأقصى من عمليات تغيير هويتها، أو تدميرها؛ وإعمال المواثيق والاتفاقيات الدولية بحماية التراث الإنساني في أزمته الاحتلال والحرب وخصوصاً اتفاقيات جنيف لعام 1949، وبروتوكولاتها الإضافية في الشق المتعلق بحماية الآثار التاريخية والثقافية و الدينية،
- 5- يشيد المشاركون في الدورة الطارئة، ويشمنون، ما يقوم به صاحب الجلالة الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس من جهود دولية دفاعاً عن القدس الشريف وصيانة معالمها وآثرها والحفاظ على طابعها العربي ودعم صمود أهلها وتجويد عدد من الخدمات المقدمة لهم في مجالات التعليم وترميم المآثر والتكفل الاجتماعي من خلال صندوق بيت مال القدس. كما يشيدون بما يقوم به خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز من جهود واتصالات دولية من أجل القدس، و بما يقوم جلالة الملك عبد الله الثاني بصفتة صاحب الوصاية الشرعية على المقدسات في القدس الشريف،
- 6- يؤكدون على أن القضية الفلسطينية تسمو على ما سواها من قضايا أخرى، و يدعون إلى العمل على حشد الدعم الدولي للقضية الفلسطينية،
- 7- يدعون إلى العمل مع الحكومات العربية ومنظمات المجتمع المدني لتأمين الدعم المادي لأسر الشهداء الفلسطينيين ومن هدمت بيوتهم، ويقترحون إنشاء صندوق دعم برلماني خاص بالمسجد الأقصى والقدس،
- 8- يكلفون لجنة دعم صمود الشعب الفلسطيني المنبثقة عن الاتحاد البرلماني العربي في دورته الثالثة والعشرين برئاسة معالي الأستاذ مرزوق الغانم، رئيس مجلس الأمة الكويتي، ورؤساء برلمانات كل من المغرب، والأردن، وفلسطين، والجزائر، بالقيام بزيارات لعدد من الدول النافذة في القرار الدولي للقاء قادتها وبرلماناتها وذلك من أجل طرح موضوع الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة للمقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين،
- 9- يلتزم المشاركون في الدورة بمتابعة الاتصالات اللازمة في إطار المنظمات البرلمانية المتعددة الأطراف ومع البرلمانات الوطنية من أجل الضغط على حكومة الاحتلال الإسرائيلية، لوقف إجراءاتها التعسفية اللاشعرية في المسجد الأقصى والقدس و الأراضي المحتلة كافة، ووقف الاستيطان ورفع الحصار عن الشعب

الفلسطيني والجلوس إلى مفاوضات تحت رعاية دولية بما يؤدي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في آجال قريبة ووفق جدول زمني واضح،

10- يخيّن صمود الشعب الفلسطيني بعامة، والمرابطين والمرابطات من أهل بيت المقدس بخاصة، الذين يحمون ويدودون عن القبلة الأولى للمسلمين ومسرى الرسول عليه الصلاة والسلام بصدورهم العارية وقلوبهم العامرة بالإيمان والكرامة ويتحمون على شهداء الأقصى، ويتمنون الشفاء العاجل للجرحى والحرية للأسرى، ويتمنون عالياً تزايد مظاهر المساندة والتأييد الشعبي العربي والإسلامي والدولي لهبة الشعب الفلسطيني لنصرة الأقصى المبارك،

11- يرفضون رفضاً قاطعاً كل الطروحات الإسرائيلية القائلة بالقدس الكبرى وأي طروحات أخرى لحل قضية القدس على أساس وضعها تحت وصاية دولية، ويشددون على أن القدس العربية، عاصمة دولة فلسطين، هي القدس الشرقية بحدودها المعترف بها، والتي كانت قائمة قبل الاحتلال الإسرائيلي في الخامس من حزيران 1967، كما نص على ذلك القرار الأممي رقم 242، والقرار 2334 وعشرات القرارات الأخرى التي اعتبرت القدس الشرقية المحتلة جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة الأخرى. ويطالبون بفتح جميع أبواب المسجد الأقصى المبارك ورفض تحديد أعمار المصلين الذين يودون الدخول الى المسجد وإعادة الأوضاع جميعها إلى ما كانت عليه قبل 14 تموز/ يوليو،

12 - يؤكدون على أن القدس بمسجدها الأقصى وجميع الأماكن المقدسة من كنائس ومساجد وأماكن تراثية هي ملك خالص للشعب الفلسطيني بناها بحضارته وجهده وماله منذ نشأة المدينة، الأمر الذي أكدته القوانين والقرارات والمنظمات المعنية بما فيها منظمة اليونسكو،

13- يدعون الاتحاد البرلماني الدولي إلى إدانة ما يقوم به الكنيست الإسرائيلي من إقرار قوانين عنصرية، خاصة مشروع القانون الجديد الذي أقره الكنيست الإسرائيلي تحت ما يسمى (القدس الموحدة) الذي يشكل انتهاكاً للقرارات الدولية ذات الصلة ويضع عوائق جديدة أمام تحقيق السلام في المنطقة، ويحثون البرلمان العربي على تقديم مشروع قرار بشأن انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، إلى الدورة المقبلة لمؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي،

14- يدعون إلى الضغط على إسرائيل من أجل تحرير الأسرى الفلسطينيين، وخاصة منهم من اعتقلوا واحتفظوا خلال الهبة الشعبية الأخيرة دفاعاً عن الأقصى،

15- يعربون عن اعتزازهم بمظاهر التضامن والتآلف التي تجسدت في مشاركة رجال الدين المسيحيين والكنائس التي فتحت أبوابها للمؤذنين للصلاة داخل حرمها، والتكاتف في أعمال الدفاع عن المسجد الأقصى ومواجهة الاحتلال،

16- يعربون عن تقديرهم وشكرهم للمملكة المغربية، ملكاً وشعباً وبرلماناً وحكومةً على استضافة هذه الدورة الطارئة للاتحاد، وتوفير كل أسباب النجاح لها، ويؤكدون الدور الثابت والمركزي للمملكة التي يرأس عاهلها جلالة الملك محمد السادس، لجنة القدس في الدفاع عن المدينة المقدسة ودعم صمود أهلها.

وحرر في الرباط في يوم 27 تموز/يوليو 2017
